الفصل الثالث

معيارا التأسيس النصي النحوي (السبك) والدلالي (الحبك)

مدخل : معايير النص :

تعريف معايير النص :

تُعرف معايير النص بأنّها «هي المكونات التي تجعل النص كلاً موحدًا متماسكًا دالاً ، لا محض لسلسلة من الكلمات والجمل غير المترابطة»[1].

ومعايير جمع معيار والمعيار من عايرته ؛ أي : سويته عليه فهو المِعْيار والعِيَار ، والمعيار الذي يقاس به غيره ، لا يقال إلا في الكيل والوزن ، فالرطل معيار يوزن به[2] .

وجاء في المعجم الوسيط : «المعيار العيار ، وفي الفلسفة : نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ومنه العلوم المعيارية ، وهي المنطق والأخلاق والجمال ونحوها»[3] .

يفهم في تعريف اللغة للمعيار بأنّه يجب أن يكون معلوما منضبطا بصفة ليمكن قياس غيره به .

---

(١) حبك النص ـ منظورات من التراث العربي : ١٢٧ .

(٢) العين : (عور) ، ٢٥٣/٣ الصحاح : (عير) ٧٦٤/٢ ، تاج العروس : (عور) ، ١٦٥/١٣ .

(٣) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، جمهورية مصر العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط/٤ ، ٢٠٠٤م : ٦٣٩ .

أما تعريفه من جهة الفلسفة فهو أقرب ما يكون من أهداف علم النصَ حين وضعت معاييره ، فبمجموعها يتشكل نص متحقق . وعند إرادة تعيين ما يكون عليه النص يتشكل النموذج المتصور من خلال معاييره المحدودة المضبوطة ، التي عينت مسبقا .

- أقسام معايير النص :

قسم (دي بوجراند) المعايير النصية إلى قسمين هما :

معايير تأسيسية : وهي سبعة معايير السبك والحبك والقصد والقبول والإعلام والموقف والتناص ، والكلام لا يكون نصا إلا بها [1] ، والكلام هنا عن معياري السبك والحبك وسيأتي الكلام عن البقية منها تباعًا في الباب الثاني .

ومعايير تنظيمية : وهي ثلاثة معايير ، جودة النص ، وفعالية النص ، وملاءمة النص المقام .

وهذه المعايير كان الاهتمام البالغ بالتأسيسية منها ، وقد أخذها عن (دي بوجراند ودريسلر)[2] كل من جاء بعدهما من النصيين الغربيين

---

(١) يُنظَر : النص والخطاب والإجراء : ١٠٦ ، ومدخل إلى علم لغة النص ، تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند ، ولفجانج دريسلر ، الدكتورة إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د . ط ، ٢٠٠٧م : ١٢ .

(٢) نبه الدكتور أحمد عفيفي إلى أن نسبة هذه المعايير تكون إلى دي بوجراند وحده ، فقال : « وقد درج الباحثون على نسبة هذه المعايير السبعة إلى دي بو جراند ودريسلر معا نقلا عن كتابهما الذي طبع في لونجمان ١٩٨١م ، كما فعل سعد مصلوح في بحثه : نحو أجرومية للنص الشعري : ١٥٤ ، والدكتور سعيد بحيري في : علم لغة النص : ١٤٦ . حيث إنَّ كتابه النص والخطاب والإجراء سابق لكتابه مع دريسلر » نحو النص : ٧٥ الهامش : ١٣٥ ، وهذا خلاف ما صرح به دي بوجراند بأن « كل هذه المعايير السبعة للقضية نوقشت بالتتابع في عمل دي بوجراند ودريسلر (١٩٨٠) « النص والخطاب والأجزاء : ١٠٦ ، فالصواب ما ذكر كل من الدكتور سعد مصلوح والدكتور سعيد بحيري ، إذ إن صاحب التأليف (دي بوجراند) أدرى بما ذكر وأعلم بتاريخ نشر كتابه .

أو الباحثين العرب ، باستثناء ما يكون من اختلاف في ترجمة اسم معيار ما منها ، أو محاولات لشرح ، أو تفصيل لبعض منها[1].

كما قدم (دي بوجراند) تقسيما لهذه المعايير السبعة بحسب صلاتها ؛ فكانت عنده ثلاثة أقسام [2] .

١- ما له صلة بالنص : « السبك والحبك » .

٢- ما له صلة بالنفس : « الموقفية والتناص » .

٣- ما له صلة بالتقدير : « الإعلامية »

وقد تناول الدكتور سعد مصلوح تقسيم المعايير بصورة أشمل وأكثر وضوحًا من قسمة (دي بوجراند) من جانب توزيعه للمعايير السبعة على الأقسام الثلاثة[3] :

١- ما تتصل بالنص في ذاته ؛ وهما معيارا السبك والحبك .

٢- ما يتصل بمستعملي النص سواء أكان المستعمل منتجًا أم متلقيًا (القصد والقبول) .

٣- ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص ، وهي ثلاثة معايير (الإعلامية والموقفية والتناص) .

وقد حاول الدكتور صبحي إبراهيم الفقي أن يضع معايير نصية ؛ وهي معايير استنبطها من المعاني اللغوية التي تضمنتها كلمة (نص) ؛ فقال : « أن هذه المفاهيم لا تخرج عن أحد المعايير الآتية :

---

(١) من الباحثين من يترجم (Cohesion) إلى السبك أو التماسك أو الربط أو النظام ، ومنهم من يترجم (Coherence) إلى الحبك أو الالتحام أو الاتساق أو التقارن ، يُنظر : مدخل إلى علم لغة النص : ١١ ، والنص والخطاب والاجراء : ١٠٣ ونحو النص : ٩٠ .

(٢) النص والخطاب والإجراء : ١٠٦ .

(٣) نحو أجرومية للنص الشعري : ١٥٤ .

- كون النص منطوقا أو مكتوبا أو كليهما .

- مراعاة الجانب الدلالي .

- مراعاة الجانب الحجمي (طول النص) .

- مراعاة الجانب التداولي .

- مراعاة الجانب السياقي وهو متعلق بالمعيار السابق .

- مراعاة جانب التماسك ، وهو أهم المعايير التي يقوم عليها التحليل النصي .

- مراعاة الجانب الوظيفي للنص .

- مراعاة التواصل بين المنتج والمتلقي .

- الربط بينه وبين مفاهيم تحويلية مثل : الكفاءة والأداء وغيرهما .

- إبراز كونه مفيدًا» .[1]

وهنا أتفق مع الدكتور أحمد محمد عبد الراضي في أن «هذه المعايير التي ذكرها الدكتور صبحي بمثابة شرح وتوضيح لما ذكره دي بوجراند»[2] إلا أن هناك ملاحظات بشأن هذه المعايير ، يمكن إجمالها بما يأتي :

١- جعل ضمن المفاهيم التداولية الكفاءة النصية والأداء النصي ، وهما عند (دي بوجراند) ضمن المعايير التنظيمية لا المعايير التأسيسية .

٢- هذا التقسيم لم يشمل بدقة ـ كما فعل دي بوجراند ـ كل ما يتصل بالنص ، فلا وجود صريح للإعلامية والتناص فيه[3] .

٣- التداولية : في الكلام ليست مقياسا على النصية ؛ لذا جعل من مراعاة الجانب السياقي في الفقرة بعدها متعلقا بهذا المعيار .

---

(١) علم اللغة النصي : ١/٢٨-٢٩ .

(٢) نحو النص بين الأصالة والحداثة : ٨٦ .

(٣) يُنظَر : نحو النص : ٧٦ .

٤- جعل معيار التماسك أهم المعايير التي يقوم عليها التحليل النصي ، بينما التماسك هنا قرين الحبك ، ولا غنى لأحدهما عن الآخر في الاتساق النصي .

٥- التواصل بين المنتج والمتلقي يمثله معيارا القصد والقبول . فهو وصف لهما وليس معيارا ؛ لأنَّ القصد تواصل جهة المنتج إلى المتلقي والقبول تواصل من جهة المتلقي إلى المنتج .

كما قسم الدكتور (صبحي الفقي) النص إلى نص كامل ونص ناقص ، بحسب ما احتوى الكلام من هذه المعايير أو خلا منها ، فيقول : « وإذا اختلت سمة من هذه السمات يمكن أن يطلق عليه نص ناقص ؛ ولذا يمكن أن تعد شروطا ينبغي توافرها حتى يمكن أن يطلق عليه: نص كامل »[١] .

معايير النص بين نحو الجملة ونحو النص

يرى الدكتور (تمام حسان) قسمة المعايير التأسيسية السبعة بين نحو الجملة ونحو النص وكما يأتي[٢] :

أ- معايير مشتركة :

هما معيارا السبك والحبك ويقصد بهما المعايير التأسيسية المشتركة بين نحو الجملة ونحو النص .

ب ـ معايير خاصة :

هي : (القصد والقبول والموقف والإعلامية والتناص) معايير تخص نحو النص دون الجملة . ولعل سبب التقسيم الذي ذهب إليه الدكتور (تمام حسان)؛ هو أن المعايير الخاصة الخمسة « كلها ترتبط بالرسالة مباشرة ؛ لأنَّها محور الفعل القرائي بل أول مداراته مع شبكة المعينات حاملة في طياتها الشروط التحضيرية المعينة بصدق المقاصد والنوايا »[٣].

---

(١) علم اللغة النصي : ١/٢٨-٢٩ .

(٢) النص والخطاب والإجراء : ٨ .

(٣) لسانيات النص ، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري ، أحمد محمد مداس ، عالم الكتب الحديثة ، الأردن ـ أربد ، ط/١ ، ٢٠٠٧م : ٨٤ .

أما الدكتور (سعيد بحيري) فقد قسم المعايير السبعة إلى[1] ثلاثة أقسام :

١- النحوي : المعيار الأول السبك ، ويعنى بكيفية ربط مكونات النص السطحي .

٢- الدلالي : ربط بين تصورات علم النص ، وهو عنده المعيار الثاني الحبك .

٣- التداولي : يضم « المعايير الخمسة القصدية والمقبولية والإعلامية ، والمقامية والتناص .

وقد قسم الدكتور (أحمد عفيفي) المعايير النصية التي تختص بنحو النص إلى ثلاثة أقسام بحسب تعلقها[2] :

١- ما يتعلق بالأسلوبية (التناص) .

٢- ما يتعلق بالبلاغة (المقامية والإعلامية) .

٣- ما يتعلق بمنتج النص أو متلقيه (القصد والقبول) .

الذي أتبناه في هذه الدراسة هو تقسيم الدكتور (تمام حسان) ، فقسمته وإن كانت عامة بين نحوين إلا أنها وضعت ـ فيما يبدو لي ـ مساحة محددة لنحو الجملة في (السبك والحبك) مع السماح لنحو النص بالدخول في هذه المساحة ؛ لأنها مساحة مشتركة ، ثم حدد مساحة نحو النص بالمعايير الخاصة ، وهنا أتاح للبحث نوعًا من التصور في الفصل النظري بين النحوين ، مع العرض أن مساحة نحو النص من خلال المعايير الخاص قد لا تخلو أن تكون مساحة لنحو الجملة ، وهو ما يستدعي مني مناقشته عند عرض بعض معايير النص الخاصة .

الحد الأدنى من المعايير لتحقيق النص :

أحد مميزات النص عن الجملة أن « تكون الجملة قواعدية أو لا تكون جملة البتة . أما النص فلا تنطبق عليه معايير النصية بمثل هذه الحدة »[3].

---

(١) يُنظَر : علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٦٦-١٦٧ .

(٢) ينظَر : نحو النص : ٧٧ .

(٣) مدخل إلى علم لغة النص : ١٠ .

ولعل قضية وجود معيار ما يسجل على أنه أحد معايير النص لكنّ وجوده غير لازم لحصول النص ، قضية تشكل مأخذًا على نوعية هذه المعايير التي يحكم بها على نصية الكلام .

لذا جاءت عبارات بعض النصيين مرتبكة في هذا الصدد إن لم تكن متناقضة ، فمما يناقض النص الأول قولهم : « المعايير التي لا غنى عنها لتوافر صفة النصية في تشكيل لغوي ما هي . . . »[1] وذكروا المعايير السبعة ، فعبارة (لا غنى عنها) تتناقض وعبارة (لا تنطبق عليه . . . بمثل هذه الحدة) فكيف وقد وردت العبارتان في مصدر واحد .

ثم ترتبط هذه المشكلة بالاتصالية ، فعدم تحقق أحد المعايير يفقد النص اتصاليته وبالتالي يفقد النص نصيته ، فقالوا : « وإذا اعتبر أحد هذه المعايير السبعة غير متحقق ؛ فإن النص لا يتسم بالاتصالية آنذاك ؛ ولذا فإننا سنعالج النصوص غير الاتصالية هنا باعتبارها غير نصوص »[2] .

ويرى الدكتور (سعيد بحيري) أن (دي بوجراند وديرسلر) « لا يعنيان ضرورة تحقق هذه المعايير السبعة في كل نص ، وإنما يتحقق الاكتمال النصي بوجودها وأحيانًا تتشكل نصوص بأقل قدر منها »[3] .

تبدو نظرة الدكتور (سعيد بحيري) موضوعية ، ولا سيما من جانب الاكتمال النصي عند توافر المعايير السبعة في نص ما ، وتبقى قضية ما الحد الأدنى من هذه المعايير التي ذكرها (بأقل قدر منها) ليكون الكلام نصًا ، وأي المعايير هي أولى بالوجود من غيرها ، متوقفة ودونها تساؤلات عديدة قد

---

(١) مدخل إلى علم لغة النص : ١١ .

(٢) مدخل إلى علم لغة النص : ٢٥ ، المعايير النصية في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور أحمد محمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ـ مصر ، ط/١، ٢٠١١م: ١٧٦ يقول : « فالتناص أحد المعايير التي يقوم عليها النص حيث لا يعد النص نصا إلا إذا توافرت فيه هذه المعايير » .

(٣) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٦٧ .

تشكل خطراً على قضية المعايير النصية ونظرية النص بأسرها ، ولا سيما عند تطبيق هذه المعايير ونظريتها النصية على النص العربي الذي تكون في بعضه القدسية كالقرآن الكريم ويحوي في طيـاته كثيرا من الخصوصية من مثل الجهل بالقائل والمناسبة أو الخلاف فيهما في كثير من نصوصه ، وهي عوامل لا شك في أهميتها ؛ للدور الذي تقوم به في وظائف معايير علم النص .